الشـــورى
فى منهج لا إله إلا الله محمد رسول الله

الانفراد بالرأى أو الاستبداد به من المسائل المناقضة والمرفوضة فى منهج التوحيد الإلهى، وهو مناقض لأنه إعلان وتعظيم لهذا المنفرد برأيه، وإن كان لبشرما تعظيم، فهذا التعظيم فى الحدود وفى الإطار المسموح به فى منهج لا إله إلا الله محمد رسول الله وهو مرفوض لأن هذا الانفراد وذلك الاستبداد ضد طبيعة وقدرات الإنسان المحدودة، فكل من استقل برأيه، سواء كان حاكما، أو محكوماً يجنى على نفسه، وعلى محكوميه إن كان حاكما، بل يورد المحكومين موارد الهلاك والضياع والخسران كما أشرنا إلى ذلك عند الحديث عن الحرية والخالق جل وعلا لما كان رحمن رحيما بعباده، أرسل إليهم الأنبياء والمرسلين لهدايتهم وإرشادهم إلى الطريق المستقيم الكفيل بتحقيق الرخاء والسعادة والعدالة فى الحياة الدنيا، والنعيم المقيم الأبدى فى الحياة الأخرة، هؤلاء النبيون والرسل – عليهم الصلاة والسلام – الذين أوحى إليهم ربهم وأنزل إليهم كتبه برهانا ومعجزة على صدق رسالتهم – كان مما أمرهم وأوصاهم به أن يشاوروا قومهم الذين أرسلوا إليهم فى أمور ومهام وقضايا حياتهم الدنيوية وربما كانت الحكمة من مشاورة الأنبياء للملأ الذين أرسلوا إليهم وآمنوا بهم وبرسالتهم كما قال الإمام الرازى رحمه الله فى حديثه التالى عن موجبات الشورى هى **أولا**: اكتساب مودة ومحبة هؤلاء القوم، لأنه إذا كان الاستبداد بالرأى سببا للكراهية والعداوة، حيث إن المستبد متكبر ومستعل ينظر إلى غيره نظرة كلها دونية واحتقار، إذ كان المستبد هكذا فإن المستشير أهم ما يميز خلقه التواضع والتراحم.

ثانيا: ان رسولا أو نبيا – رغم أنه يوحى إليه ممن بيده ملكون السموات والأرض خالق الحياة والموت الذى يقول للشىء كن فيكون – ومع ذلك لم يدّع أنه فى غنى عن مشاورة البشر ولم يقل ألست موحى إلىّ وأنتم لم ترتقوا ولم تنالوا هذا الشرف الإلهى!.

* * *

وإذا استعرضنا حياة النبى محمد ﷺ خاتم الأنبياء والمرسلين والمبعوث رحمة للعالمين نرى أنه عليه الصلاة والسلام طبق مبدأ الشورى فى الحرب والسلم، وذلك امتثالا وطاعة لأوامر وتوجيهات ربه عز وجل حيث قال - تعالى - موجها خطابه إليه صلوات الله وتسليماته عليه وعلى آله وأصحابه: ﴿ **وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ** ﴾ [ال عمران: ١٥٩] وفى معرض المدح والثناء على أصحاب المصطفى عليه الصلاة والسلام قال تعالى: ﴿ **وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ** ﴾ [الشورى: ٣٨].

ولقد تحدث الإمام فخر الدين الرازى فى تفسيره المعروف بمفاتيح الغيب مفصلا بواعث وأهداف الأمر الإلهى لرسوله محمد عليه الصلاة والسلام «بمشاورة أصحابه رضوان الله تعالى عليهم فى قوله تعالى «وشاورهم فى الأمر» فيما يلى:

١- إن مشاورة الرسول ﷺ أياهم توجب علو شأنهم ورفعة درجتهم، وذلك يقتضى شدة محبتهم له وخلوصهم فى طاعته، ولو لم يفعل ذلك لكن ذلك إهانة لهم فيحصل سوء الخلق والفظاظة.

٢- إنه ﷺ وإن كان أكمل الناس عقلا إلا أن علوم الخلق متناهية، فلا يبعد أن يخطر ببال إنسان من وجوه المصالح مالا يخطر بباله، لاسيما فيما يفعل من أمور الدنيا فإنه ﷺ قال «أنتم أعرف بأمور دنياكم وأنا أعرف بأمور دينكم» ولهذا السبب قال ﷺ «ما تشاور قوم قط إلا هدُوا لأرشد أمرهم».

٣- قال الحسن وسفيان بن عيينة إنما أمِر بذلك ليقتدى به غيره فى المشاورة ويصير سنة فى أمته.

٤- أنه ﷺ شاورهم فى واقعة أحد فأشاروا عليه بالخروج وكان ميله ألا يخرج، فلما خرج وقع ما وقع، فلو ترك مشاورتهم بعد ذلك لكان ذلك يدل على أنه بقى فى قلبه منهم بسبب مشاورتهم بقية أثر، فأمره الله تعالى بعد تلك الواقعة بأن يشاورهم ليدل على أنه لم يبق فى قلبه أثر من تلك الواقعة.

٥- وشاورهم فى الأمر، لا لتستفيد منهم رأيا وعلما، لكن لكى تعلم مقادير عقولهم وأفهامهم، ومقادير حبهم لك، وإخلاصهم فى طاعتك فحينئذ يتميز عندك الفاضل من المفضول فيبين لهم على قدر منازلهم.

٦- وشاورهم فى الأمر لا لأنك محتاج إليهم، ولكن لأجل أنك إذا شاورتهم فى الأمر اجتهد كل واحد منهم فى استخراج الوجه الأصلح فى تلك الواقعة، فتصير الأرواح متطابقة متوافقة على تحصيل أصلح الوجوه فيها »(١).

من بواعث الشورى التى ذكرها الإمام الرازى رحمه الله تدرك أهمية وخطورة العمل بمبدأ الشورى وعلى الأمة الإسلامية بدءا من العصر النبوى إلى قيام الساعة أن تقتدى بالرسول عليه الصلاة والسلام لكى تكون الشورى أساسا من أسس الحكم الإسلامى، فما دام الحكم قائما على مشاورة الحاكم للأمة، فلا استبداد سياسى، ولا انفراد بالرأى، ولا فرعونية ولا ديكتاتورية فى اتخاذ القرارات المصيرية وسنتحدث عن أبعاد ونتائج الحكم الفرعونى المعاصرة فى صفحات مقبلة من هذا الكتاب إن شاء الله.

فحينما أمر الله تعالت أسماؤه -الذى إن أمر فلا يأمر إلا بخير، وإن نهى فلا ينهى إلا عن شر- رسوله الكريم محمدا ﷺ بمشاورة المسلمين قائلا « وشاورهم فى الأمر» لم يقيده الأمر بالمشورة فى مسألة أو مشكلة دون غيرها، إنما أطلقها لكى تعم وتشمل جميع القضايا الحياتية عسكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية، وقد طبق عليه الصلاة والسلام الشورى كما جاء فى الأمر الإلهى فكان صلى الله عليه وسلم يستشير أصحابه فى أدق الأمور وجليلها، فقد روى الترمذى عن أبى هريرة رضى الله عنه أنه قال: ما رأيت أحدا أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله ﷺ.

ونرى أن الشورى إذا كانت فى قضايا السلم والاستقرار واجبة فهى فى المسائل الحربية والعسكرية والاستعداد والاستنفار لملاقاة العدو أكثر حتمية ووجوبا، لعاملين مهمين هما:

أولاً: أن القتال سبب مباشر لإراقة الدماء، وخراب لاقتصاد الأمة ورخائها المادى، صحيح أن الجهاد لإعلاء كلمة لله تعالى من أفضل الأعمال الصالحة ومبتغى وأمنية كل مسلم ولكن لا يشرع إلا لضرورة ملحة تمليها اعتبارات سياسية واقتصادية، وعسكرية وأمنية لذلك كله كانت المشورة للحرب أشد لزوما وأكثر أهمية.

---

(١) بتصرف من مفاتيح الغيب للفخر الرازى جـ٤.

ثانياً: إن الشورى وقاية وصون للأمة من الاندفاع الأعمى تجنبا للخسران والهزيمة وعدم تحقيق أهداف الحرب العسكرية والسياسية والاقتصادية، والعزة والكرامة للمسلمين المجاهدين وعندما ظلم المسلمون فى أنفسهم وأموالهم وأخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله لم يكن بد من مشروعية القتال ﴿**أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴿٣٩﴾ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ**﴾ [الحج: ٣٩] فالمسلمون لم يعتدوا على أحد ولم يؤذوا أحدا، ولكنهم آمنوا بالله تعالى ربا وإلها واحدا لا شريك له، فكان أن قوبلوا من مشركى مكة وصناديدها بكل ألوان التعذيب والأذى والاضطهاد والتجويع والمقاطعة الاقتصادية، فما كان من رسول الإسلام عليه الصلاة والسلام والفئة المؤمنة إلا أن يهاجروا من دار الكفر والإشراك فرارا منها بدينهم إلى بيئة أخرى جديدة صالحة لاستقبال الوحى الإلهى استقبال الأرض الأرض الظمئى التى تهتز لغيث السماء فتحيا بعد أن كانت ميتة وهامدة، وبعد أن استقر بهم المقام فى المدينة، وبعد أن آخى رسول الدعوة الجديدة محمد ﷺ بين المهاجرين والأنصار، وتم تأسيس الدولة الإسلامية كان لابد لمقومات هذه الدولة أن تتحقق وهو الدفاع المشروع عما لحق بالمؤمنين من ظلم سافر أثناء وجودهم فى مكة، ولم يكن الدفاع المشروع هذا إلا بملاقاة الأعداء الظالمين، والالتحام معهم عسكريا.

وإنما كان الدفاع مشروعا لسببين أولهما: إن الرسول ﷺ إذن الله تعالى له فى القتال دفاعا ودفعا للظلم الذى حاق بالمسلمين، ثانيا: أن المسلمين كثيراً ما الحوا على النبى عليه الصلاة والسلام أن يصرح لهم بالقتال وكان يقول لهم فى كل مرة لم يأمرنى ربى بالقتال بعد، نخلص من ذلك كله، أن هناك إذنا وأمرا إلهيا بالقتال، وأن المسلمين كانوا يتحرقون شوقا للجهاد طلبا للشهادة فى سبيل إعلاء كلمة الله وجعل كلمة الكفر السفلى. وحتى هذه اللحظة لم تكن الآية الكريمة التى توجب وتأمر بالمشاورة نزل بها الوحى الأمين على قلب الرسول الكريم ﷺ ولكن على الرغم من ذلك كله لم يجد الرسول الذى أدبه ربه وعلمه فأحسن تأديبه وتعليمه، مناصا من مشاورة أصحابه قبل الخروج للالتحام بجيش العدو المشرك الكافر، وكان أصحابه هم المهاجرين والأنصار، لقد عقد سيد المرسلين عليه الصلاة والسلام مجلس حرب حضاريا لا حجر

فيه لرأى، ولا قيد، ولا تسلط على فكر، أنه مجلس على أعلى مستوى من الرقى الإنسانى، لا خشية ولا خوف ولا رهبة إلا من الله تعالى خالقهم وناصرهم ورازقهم ومحييهم ومميتهم، وممن يخشون سواه، وهم عباده المفلحون الذين رضى الله عنه ورضوا عنه.

نعم قبل أن يتوجه عليه الصلاة والسلام وأصحابه الأبرار لملاقاة قريش فى غزوة بدر استشار أستاذ البشرية محمد بن عبدالله ﷺ المهاجرين فى هذا الأمر المصيرى الذى يتعلق بحياة الإسلام ومستقبله قبل أن يتعلق بحياة المسلمين « فتكلم المهاجرون وأحسنوا ثم استشارهم ثانيا فتكلموا فأحسنوا ثم استشارهم ثالثا -وكأنه ﷺ كان يريد رأى الأنصار، وفهمت الأنصار ذلك فبادر سعد بن معاذ فقال: يا رسول الله كأنك تعرّض بنا، وكان ﷺ- إنما يعنيهم لأنهم بايعوه على أن يمنعوه من الأحمر والأسود فى ديارهم فلما عزم على الخروج استشارهم ليعلم ما عندهم فقال له سعد لعلك تخشى أن تكون الأنصار ترى عليها أن لا تنصرك إلا فى ديارهم، وإنى أقول عن الأنصار وأجيب عنهم فاظعن حيث شئت، وأعطنا ما شئت، وما أخذت منا كان أحب إلينا مما تركت، والله لئن استعرضت بنا هذا البحر خضناه معك، وقال له المقداد: لا نقول لك كما قال قوم موسى لموسى أذهب أنت وربك فقاتلا إنا ها هنا قاعدون ولكنا نقاتل عن يمينك ومن شمالك، ومن بين يديك، ومن خلفك، فأشرق وجه رسول الله ﷺ وسر بما سمع من أصحابه، وقال سيروا وأبشروا فإن الله وعدنى أحدى الطائفتين، وإنى قد رأيت مصارع القوم»(١) وتلك كانت استشارة الرسول عليه الصلاة والسلام قبل الإقدام على الجهاد فى سبيل الله، دفاعا عن منهج لا إله إلا الله محمد رسول الله وعن المؤمنين بهذا المنهج العظيم، أو بعبارة أخرى وبلغة هذا العصر كانت الاستشارة السابقة قبل اتخاذ قرار الحرب، ذلك أن قرار الحرب أو الجهاد، ليس قرارا هينا أو سهلا - كما قلنا ذلك سابقاً - يصبح نافذ المفعول بكلمة من حاكم فرد لا اعتراض لأحد لما يقول، ولا مناقشة فيما يصدر من أحكام، فالإسلام لما كان دينا يحرص على الحياة ويدعو إلى عمارة الكون، ونشر الأمن والطمأنينة والرخاء والعدل والحب فى الحياة الدنيا لم يشرع القتال إلا للدفاع عن النفس والأرض والوطن،

---

(١) زاد المعاد لابن القيم جـ٢.

هذا ولم يكتف رسول الله صلوات الله وسلامه عليه باستشارة أصحابه قبل الحرب، بل كان يستشيرهم فى اختيار المواضع الصالحة أو المواقع الاستراتيجية -بلغة العسكرية الحديثة- للجيش المسلم فلما نزل عليه الصلاة والسلام موضعا معينا أونقطة عسكرية « جاءه الحباب بن المنذر فقال: يا رسول الله أرأيت هذا المنزل أمنزلا أنزلكه الله ليس لنا أن نتقدمه، ولا نتأخر عنه، أم هو الرأى والحرب والمكيدة فقال النبى ﷺ: بل هو الرأى والحرب والمكيدة فقال يا رسول الله فإن هذا ليس بمنزل فانهض بالناس حتى تأتى أدنى ماء من القوم فننزله ثم نغور ما وراءه من القلب ثم نبنى عليه حوضا فنملأه ماء ثم نقاتل القوم. فنشرب ولا يشربون: فقال رسول الله لقد أشرت بالرأى. فنهض ومن معه من الناس فساروا حتى اذا أتى أدنى ماء من القوم نزل عليه، ثم أمر القلب فتغورت، وبنى حوضا على القليب الذى نزل عليه. فملأه ماء.

* * *

وقد طبق رسول الله ﷺ مبدأ الشورى تاركا لأصحابه رضوان الله تعالى عليهم الموافقة، أو معارضة قرار مجابهة العدو الموافقة أو المعارضة بالاختيار الحر الذى لا قيد ولا ضغط ولا اكراه فيه، وحينما جاءته الموافقة من المهاجرين والأنصار انشرح صدره عليه الصلاة والسلام، وسر سرورا ثم قال: سيروا وابشروا فإن الله وعدنى إحدى الطائفتين، وإنى قد رأيت مصارع القوم، وكلماته هذه عليه الصلاة والسلام الصادق المصدوق الذى لا ينطق عن الهوى - جديرة وحقيقة برفع الروح المعنوية لجنود الإسلام، الذين هزموا المشركين فى أول معركة بين قوى الحق وشراذم الباطل. ولا غرابة فى ذلك أو ليست هذه الفئة المؤمنة القليلة العدد نصروا الله تعالى، فلا شك من نصر الله عز وجل أياهم وتأييدهم ومؤازرتهم وهذا معنى قوله سبحانه جلت قدرته ﴿ **وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ** ﴾ [الحج: ٤٠] وإن من ينصر الله تعالى فى كل عصر وفى كل زمن ينصره الله ويثبت أقدامه ويلحق الهزيمة والاندحار والخسران بأعداء الإسلام والمسلمين، فعلينا أن ننصر الله عز وجل بتحكيم كتابه وسنة نبيه ﷺ وجعلهما دستورا وممارسة وسلوكا عمليا لحياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأسرية وحينذاك سيكتب لنا النصر المؤزر على أعدائنا أعداء الدين والحياة.

* * *

ثم جاء الخلفاء الراشدون ورضوان الله تعالى عليهم – بعد أن انتقل الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى – مهتدين بهديه ومقتدين بسنته عليه الصلاة والسلام. وكيف لا؟ وقد أمروا من قبل الله عز وجل، كما أمر كل من يأتى بعدهم إلى قيام الساعة باتباع السراج المنير، البشير النذير ألم يقل جل وعلا فى كتابه الحكيم: ﴿ **مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا** ﴾ [النساء: ٨٠] وقال: ﴿ **لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيراً** ﴾ [الأحزاب: ٢١] وقال: ﴿ **وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ** ﴾ [الحشر: ٧].

فهذا هو أبو بكر الصديق خليفة رسول الله صلوات الله وسلامه عليه وصاحبه فى الغار لم يتصد للمرتدين و مانعى الزكاة إلا بعد إن استشار صحابة رسول الله عليه الصلاة والسلام وتكلموا – رضوان الله عليهم – وأدلى كل منهم بدلوه، فكان مما قالوا «أن يتركهم وما هم عليه من منع الزكاة، ويتألفهم حتى يتمكن الإيمان فى قلوبهم ثم هم بعد ذلك يزكون، فامتنع الصديق من ذلك وأباه – وقد روى الجماعة فى كتبهم – سوى ابن ماجه – عن أبى هريرة أن عمر بن الخطاب قال لأبى بكر: علام تقاتل الناس؟ وقد قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، فإذا قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها، فقال أبو بكر: والله لو منعونى عناقا(١) وفى رواية عقالا(٢) كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ لاقاتلنهم على منعها، إن الزكاة حق المال، والله لا قاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة. قال عمر: فما هو إلا أن رأيت الله قد شرح صدر أبى بكر للقتال فعرفت أنه الحق»(٣).

وهل مانع الزكاة يجب قتله وإن أقر بوجوبه؟ وإن كان المجال هنا ليس مجال البحث عن الأبعاد الفقهية أو التشريعية لهذهالقضية، فإن بعض الفقهاء يوجبون قتل تارك

---

(١) الأنثى من أولاد المعز.

(٢) الحبل الذى يعقل به البعير.

(٣) البداية والنهاية ج٣.

الصلاة، وإن لم ينكر فرضيتها استنادا إلى حديث ابن عمر رضى الله عنهما المتفق عليه، «أمرت أن اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ويقيموا الصلاة ، وحديث إبى سعيد لما اعترض رجل على قسمة النبى ﷺ فقال خالد «يا رسول الله ألا أضرب عنقه، لا لعله أن يكون يصلى»[1] فقول الصديق أبى بكر رضى الله عنه: «إن الزكاة حق المال، والله لاقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، ربما يعنى وجوب قتل مانع الزكاة مثل تارك الصلاة ولو أقرا بوجوبهما كما هو معنى الحديث المتفق عليه والسالف الذكر وهذا ما ذهب إليه الإمام فخر الدين الرازى رحمه الله فى تفسيره لقوله تعالى: ﴿**فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم إن الله غفور رحيم**﴾ حيث قال: «.. وهذا بعد أن جحدوا وجوبها (أى الزكاة)، أما أن اقروا بوجوبها وامتنعوا من الدفع إليه خاصة، فمن الجائز أنه «أى أبا بكر» كان يذهب إلى وجوب مقاتلتهم من حيث إنهم امتنعوا من دفع الزكاة إلى الإمام، وقد كان مذهبه أن ذلك معلوم من دين الرسول عليه الصلاة والسلام، كما يعلم سائر الشرائع الظاهرة[2].

هذا فيما يتعلق بموقف الصديق أبى بكر رضى الله عنه من مانعى الزكاة، أما عقوبة المرتد فقد حسمها سيد المرسلين المبعوث رحمة للعالمين بقوله عليه الصلاة والسلام فى الحديث الصحيح «من بدل دينه فاقتلوه» والقتل سواء للمرتد أو لمانع الزكاة أو قصاصا لا يتم أو ينفذ إلا بعد صدور حكم نهائى من القاضى ويصدق عليه الحاكم، فللإسلام نظام حكم حضارى، وشريعة نابعة من الكتاب والسنة وإجماع إئمة المسلمين.

* * *

وقد كان الصديق رضى الله عنه يستشير فى كل أمر يهم حياة المسلم فقد جاءت جده تسأله ميراثها «فقال لها: مالك فى كتاب الله شيء وما علمت لك فى سنة

---

(١) يراجع تعليق د. مصطفى كمال وصفى فى الشرح الصغير للشيخ أحمد الدردير طبعة دار المعارف جـ١ .

(٢) مفاتيح الغيب ص ٧.

رسول الله ﷺ شيئاً فأرجعى حتى أسأل الناس. فسأل الناس فقال المغيرة بن شعبة حضرت رسول الله ﷺ أعطاها السدسى فقال أبو بكر هل معك غيرك؟ فقال محمد بن مسلمة الأنصارى فقال مثل ما قاله المغيرة فأنفذه لها أبو بكر الصديق(١).

* * *

كذلك لم يكن منهج الخليفة الثانى عمر بن الخطاب رضى الله عنه إلا تطبيقا لمنهج لا إله إلا الله محمد رسول الله فى اقرار مبدأ الشورى والعمل به، ذلك أن الاستبداد بالرأى والانفراد باصدار الأحكام والأوامر دون الرجوع إلى الأمة الإسلامية التى يمثلها أولو العلم والعقل الراجح والفقه بالكتاب والسنة الصحيحة -- محظور ومرفوض فى حضارة ومنهج لا إله إلا الله محمد رسول الله.

بعد إن حاصر أبو عبيدة بن الجراح بيت المقدس وضيق على أهلها حتى استجابوا إلى الصلح بشرط أن يقدم إليهم عمر بن الخطاب. وكتب أبو عبيدة إلى عمر رضى الله عنه طالبا قدومه إلى بيت المقدس ولم يتخذ عمر بن الخطاب قرار القدوم أو عدمه إلا بعد ان استشار عثمان بن عفان وعلى بن أبى طالب رضى الله عنهما فأشار عثمان عليه «بأن لا يركب إليهم ليكون أحقر لهم وأرغم لأنوفهم، وأشار عليه على بن أبى طالب بالمسير إليهم ليكون أخف وطأة على المسلمين فى حصارهم بينهم، فهوى ما قال على، ولم يهو ما قال عثمان»(٢).

وعندما خرج رضى الله عنه إلى الشام حتى وصل إلى مدينة «يسرع» وكان أبو عبيدة قد افتتحها - «لقيه أمراء الأجناد أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه فأخبروه أن الوباء وقع بأرض الشام قال ابن عباس فقال عمر ادع لى المهاجرين الأولين فدعاهم فاستشارهم وأخبرهم أن الوباء قد وقع فى الشام فاختلفوا فقال بعضهم: قد خرجنا لأمر ولا نرى أن ترجع عنه، وقال بعضهم معك بقية الناس وأصحاب رسول الله ﷺ، ولا نرى أن تقدمهم على هذا الوباء، فقال ارتفعوا عنى ثم قال: ادع لى من كان ها هنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح فدعوهم، فلم يختلف منهم عليه رجلان، فقالوا نرى أن ترجع بالناس ولاتقدمهم على هذا الوباء، فنادى عمر فى الناس، إنى مصبح

(١) الإمام مالك بن أنس - الموطأ طبعة الحلبى ص٤٢٠الشورى فى الإسلام د. عبد المجيد عبدالحفيظ.

(٢) البداية والنهاية ج٤.

على ظهر، فأصبحوا عليه، فقال أبو عبيدة بن الجراح: أفرارا من قدر الله، فقال عمر: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة نعم نفر من قدر الله إلى قدر الله أرايت إن كانت لك إبل هبطت واديا له عدوتان ، أحداهما خصبة، والأخرى جدبة أليس إن رعيت الخصيبة رعيتها بقدر الله، وإن رعيت الجدبة رعيتها بقدر الله. قال فجاء عبدالرحمن بن عوف – وكان متغيبا فى بعض حاجته . فقال: إن عندى فى هذا علما. سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارا منه» قال فحمد الله عمر ثم انصرف(١)».

نعم إن الحديث النبوى حسم الموقف مؤيدا ما ذهب إليه عمر وبعض أصحابه ولكنه قبل قدوم عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه، كان على خليفة المسلمين أن يستشير ليستخرج الرأى الصائب ويعمل بمقتضاه، حتى لا يعرض جند الله تعالى للهلاك ضحية لمرض فتاك ألا وهو الطاعون.

وحياة الفاروق عمر رضى الله عنه، حياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، كذلك حياة كل من جاء بعده من الخلفاء الذين تولوا شئون المسلمين كانت الشورى فيها من القيم والمبادئ الأساسية، ويوم أن غابت الشورى وحل محلها القرار الارتجالى والحكم الاستبدادى تحولت الأمة الإسلامية من خير أمة أخرجت للناس إلى أمة تتداعى عليها الأمم كما تتداعى الأكلة على قصعتها كما قال سيد المرسلين عليه الصلاة والسلام.

وإنما صارت أمة كانت خير أمة أخرجت للناس إلى ما صارت إليه، أمة كانت قائدة فباتت مقودة، أمة ظلت معلمة البشرية أصول الحضارة والقيم الإنسانية العليا ظلت هكذا قرونا طويلة، إلى أن أنصرفت عن بواعث مجدها وتقدمها ونهضتها وسيادتها وعزتها. فكان من الطبيعى أن تنتكس وتنهزم وتتقهقر، لأنها تركت كتاب ربها وسنة نبيها محمد ﷺ المصدرين الأساسيين لصنع الحضارة والعزة والسيادة فى الأرض، فكتب لها الشقاء والتخلف والتبعية، و الهزيمة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية.

---

(١) فتح البارى.

فالشورى كما أكدنا – سابقا – مبدأ إسلامى عظيم خطير والدليل على عظمتها وخطورتها أن النبى محمد ﷺ الذى يتلقى القرآن من لدن حكيم عليم – هذا النبى الكريم أمر من قبل ربه عز وجل بالمشورة، وقبل أن يؤمر – كما قدمنا – كان يستشير الناس، فلم ينفرد برأى ولم يستبد بحكم مدعيا أنه فى غنى عن الاستشارة لأنه نبى موحى إليه، وأن الوحى الإلهى جدير وكفيل أن يعلمه وجه الصواب والخطأ فيما يقدم على أمر من الأمور كلا أنه – ﷺ – لم يفعل ذلك بل استشار ومنح من يستشيره الحرية الكاملة، وإذا اتخذ قرارا، ووجد من أشار إليه برأى آخر أصوب عدل عن قراره عليه الصلاة، والسلام وعمل برأى من استشاره.

* * *

ونحن كعرب ومسلمين نعيش نكبة منذ أكثر من ثلاثين عاما، إذا استطعنا أن نتخلص من بعض آثارها ونتائجها السياسية والعسكرية والاقتصادية السيئة والخائبة بعد أن دفعنا الثمن غاليا من دم ابنائنا وعلى حساب تنمية مواردنا الاقتصادية وانهيار الخدمات والمرافق وتخلفها، رغم ذلك كله فمازالت آثار هذه النكبة السياسية والاقتصادية والعسكرية جاثمة على صدورنا ومازالت بعض أراضينا تحتلها العدو، ومازال الشعب الفلسطينى رهينة يلقى الذل والهوان والخسران، بعد أن قدم لمغتصب أرضه كل ما لم يحلم به.

والسؤال الآن ما الذى أوصلنا إلى ما نحن عليه؟ هل نحن جديرون بواقعنا هذا المهين؟!!

إن الذى نعانيه حكاما وشعوبا ليس له إلا سبب واحد لا غيره، هو الاستبداد السياسى . وحكم الفرد وشيوع الرأى الارتجالى الأهوج وغياب الحكم بالشورى.

* * *

فى عام ١٩٦٧م أصدر رئيس مصر فى ذلك الوقت قرارا بإغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية. وهذا الرئيس نفسه هو الذى صرح لإسرائيل باستخدام خليج العقبة فى ١٩٥٦م فى مقابل أن تنسحب إسرائيل من شبه جزيرة سيناء، وإن لم يصرح بذلك للشعب، بل الذى صرح به إن سيناء عادت كلها للسيادة المصرية بعد انتصارنا على دول ثلاث!

ولا أعتراض لأحد فى إغلاق خليج العقبة فى ١٩٦٧ . بل إن هذا الاغلاق تصحيح لوضع خطأ يتحمل مسئوليته الرئيس شخصيا .

ولكن الاعتراض كل الاعتراض فى قرار التصريح أو السماح للعدو بالملاحة فى هذا الخلج عام ٥٦ دون الرجوع بالاستشارة لأهل الشورى . والاعتراض كل الاعتراض ايضا فى اغلاق الخليج بقرار منفرد، وإلغاء دور مجلس الشورى المتمثل فى « مجلس الأمة » فى ذلك الوقت . والتجاهل المطلق لمهمة أعضاء هذا المجلس الاستشارى الذى من المفترض على كل رئيس أن يعرض عليه قراراته، فإن حازت هذه القرارات موافقة المجلس أمضاها، وإن رفضت أبطلها والغاها، وهذا معنى قول أبى بكر الصديق رضى الله عنه، بعد مبايعته كأول خليفة للمسلمين « . . . فإن احسنت فأعيدونى، وإن أسأت فقومونى » قالها الصديق ذلك واضعا بذلك حدود وما هية الحاكم العادل . ورافضا فى الوقت نفسه الحاكم المستبد برأيه، الذى لا قانون يضبط افتراءاته وطغيانه ومغامراته المجنونة .

نؤكد مرة أخرى أن استرداد ما اغتصبه العدو حق مشروع حتى لو كان هذا الاسترداد لا يتم أولا يتحقق إلا بالقتال والمعارك المسلحة ولكن الواجب المحتم على كل حاكم قبل التفكير فى اشتباك عسكرى مع العدو، ان يستشير ذوى العقول الراجحة سواء من المدنيين أو العسكريين، وأن يدرس احتمالات الهزيمة قبل احتمالات النصر لان الحرب – بل كما اسلفنا القول – تعنى ازهاقا للارواح ويتما وترملا وتشويها بدنيا ونفسيا لبعض المصابين .

وهذه الاعتبارات جميعها روعيت وطبقت فى معركة العاشر من رمضان فكان النصر بإذن الله وكان العبور عبور حاجز اليأس والقنوط والإعلان عمليا أن زعم الجيش الذى لا يقهر خرافة أم عمرو وسفاهة وكذب وافتراء .

كما أن هذه الاعتبارات السابقة التى أدت إلى نصر أكتوبر لم تراع فى حرب ١٩٦٧م فكانت الهزيمة الساحقة فى ست ساعات .

ولكن – ولا جل الحقيقة التاريخية – منذ أن خلق الله تعالى الإنسان إلى أن يرث الله سبحانه الأرض ومن عليها هناك نصر وهزيمة، وهناك خطأ بشر وارد فى جميع مجالات الحياة .

فهزيمة ١٩٦٧ ليست أولى الهزائم وليست آخرها فى تاريخ الحروب قديما وحديثا، ولكن الذى يضاعف من مرارة هذه الهزيمة هو أن الذى تولى كبرها، وكان سببا مباشرا فى اغتصاب الأرض وإزهاق الأنفس البريئة، وضياع الكرامة القومية وإصابتها فى مقتل، المسئول عن كل هذا الخراب كله لم يمسسه سوء ولا لوم، أو تأنيب، وإنما كان العكس هو الصحيح. فقد احتفل به فى مجلس مفترض فيه القيام بإقالته وعزله، ولا نقول محاكمته وإدانته. هذا المجلس الذى لم يستشره عندما أقدم على إغلاق خليج العقبة، ولا عندما منح إسرائيل حق الملاحة فى مياهه، كما ذكرنا ذلك آنفا، هذا المجلس الموقر ذهب أعضاؤه جميعهم إلى منزل القائد الملهم! لا لمعاتبته على عدم استشارتهم قبل اغلاق خليج العقبة. بل مباركته وتأييده على قراره الجرئ!!

وبعد أن وقعت الواقعة، وتحقق للعدو النصر باحتلال سيناء ومرتفعات الجولان، والضفة الغربية بما فيها بيت المقدس مسرى المصطفى ﷺ. أقيم عرس للزعيم المناضل! فى مجلس «الأمة» على سلامته أن لم يصبه مكروه. وإمعانا فى الحفاوة والترحيب به تطوع نائب من نواب هذا المجلس المبجل فقام راقصا معبرا «بهز وسطه» عن فرحته وسعادته بعودة الرئيس إلى منصة المجلس!.

وبينما هذا العرس الراقص قائم فى مدرج مجلس «الأمة»!! والنواب يصفقون مبتهجين مسرورين أن متعوا بطلعة الرئيس البهية، فرحين بلقائه ناسين أو متناسين محنة الأمة الأليمة وكارثة الوطن المفجعة. بينما هم كذلك كان فى موقع ليس ببعيد عنهم مشهد مهين وذليل وشنيع، كان على أرض سيناء الغالية أبناء مصر وشبابها الغض يلقون جميع صنوف القتل والاذلال والتمثيل على يد جنود العدو الإسرائيلى صورة مخذية لشباب برئ القوافى أتون معركة حسبها بعض الواهمين من القادة مباراة كرة قدم بين الأهلى والزمالك فى استاد القاهرة!!

* * *

نكرر ما قلناه سابقا أن الهزيمة الشريفة ليست عارا وأن استرداد الحق السليب واجب مشروع ولو استشهد فى سبيله الكثيرون .. وخرب الاقتصاد الوطنى.. وانتشرت المجاعة والفقر والبؤس ولكن ينبغى ألا يحدث ذلك ولا أقل من ذلك بكثير بسبب الاستبداد، وعبادة الفرد. والفرعونية الطاغية المتكبرة التى ترفض الحوار البناء،

والرأى الحر. والمناقشة فى سبيل نهضة الأمة ورفعتها، أن مثل هذه السياسة الحمقاء التى أتبعها فرعون منذ آلاف السنين الذى كان يقول لشعبه ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرِى﴾ [القصص: ٣٨] و ﴿...مَا أُرِيكُمْ إِلاَّ مَا أَرَىٰ وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلاَّ سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾ [غافر: ٢٩] نقول ان مثل هذه السياسة مآلها ومصيرها الهلاك والبوار والخسران. كما كان مآل فرعون وجنوده الاغراق فى البحر وبئس الورد المورود.

وإن العجب العجاب أن حكومة إسرائيل برئاسة جولدا مائير ووزير دفاعها موشى ديان صانع انتصاراتهم استقالت بعد هزيمتها فى العاشر من رمضان، استقالت بعد أن اتهمت بالتقصير فى عدم الحفاظ على ما استولوا عليه من أراضينا فى ١٩٦٧، وليس من أراضيهم! ونحن كافأنا من فرط فى أراضينا وأهدر دماء أبنائنا و شبابنا، وضيع كرامة و سيادة الأمة العربية والإسلامية كرمناهم بالاحتفاظ بهم فى مقاعد الحكم وسدة الرئاسة مكرمين معززين حتى يميتهم الموت!!

الفرق بيننا وبينهم ان لا استبداد سياسى عندهم وأن الحاكم لا قدسية له، فإذا أخطأ يعامل مثل أى مواطن عادى ونحن الاستبداد يحكمنا فى جميع مناحى حياتنا، فالرئيس فى أى موقع سياسى أو إدارى له سلطت واسعة لا حدود لها، وله استثناءات فى القانون هو وزمرته وحاشيته وأسرته وأبناؤه من بعده واحفاد احفاده...

والحمد لله لقد مات الحكم الشمولى فى مصر وولى زمنه البائد ولكن – مع الأسف – مازلنا نعيش بعض رواسبه البغيضة رغم وجود المعارضة فى البرلمان، والصحف الحزبية العديدة.

من هذه الرواسب التى ينبغى التخلص منها، الترشيح لمنصب رئاسة الجمهورية واقتصاره على مرشح واحد، فلماذا لا يتعدد المرشحون لهذا المنصب، الذى يجب أن يكفله الدستور للمواطنين كافة.

كذلك من مخلفات الحكم الشمولى ما حدث أخيراً، من إغلاق صحيفة «الشعب» الحزبية، ثم إلغاء الحزب، حزب العمل نفسه، والسبب هو مقال فى هذه الصحيفة مارست فريضة إسلامية. هى إنكار المنكر باللسان، تلاه خروج طلبة جامعة الأزهر وطالباتها معلنين أيضاً الغضب لله عز وجل قولاً. وقد أدان الأزهر أخيراً

ومجلس الشعب أيضاً تطاول «الرواية» ومؤلفها على الذات العلية سبحانه وعلي رسول الإسلام ﷺ. قلم تبق للجنة الأحزاب حجة ولا ذريعة تجيز إلغاء الحزب أو تعطيل صحيفته، ما دامت الجهات المسئولة والمختصة، جرمت الرواية ومؤلفها. وتجريم الرواية براءة للصحيفة، أقول ذلك رغم أنى لا أنتمى ولم أنتم لأى حزب من الأحزاب الحالية أو الماضية، وبناء على ذلك نطالب بإعادة حزب العمل وصحيفته لممارسة حقهما السياسى والصحفى.

فعهد الرئيس «حسنى مبارك» عرف بأنه لم يقصف فيه قلم، ولم تغلق جريدة.

* * *